Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT VOL.20/N°1, Juin 2021, p.312-333
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220

دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004–2019)

ANALYTICAL STUDY OF THE REALITY OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN ALGERIA DURING THE PERIOD (2004-2019)

نوال بن خالدي[1] ، لطيفة بن يوب [2]

Nawel BENKHALDI [1], Latifa BENYOUB [2]

[1]جامعة تلمسان (الجزائر)، naoual.benkhaldi@univ-tlemcen.dz

[2]جامعة سيدي بلعباس(الجزائر)، latifa.benyoub@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2021 /04/15 تاريخ القبول: 2021/06/20 تاريخ النشر: 2021/06/26

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بصفة عامة من خلال التعرف على مدى تطور تعدادها و مساهمتها في تنمية الإقتصاد الوطني على الصعيدين الداخلي و الخارجي،إضافة إلى إبرازْ مدى إهتمام الدولة بهذا القطاع فيما يخص مختلف القوانين و التشريعات التّي سنتها ، و آليات و إجراءات و برامج التمويل و دعم و ترقية هذه المؤسسات التّي وضعتها للنهوض بهذا القطاع، و الوقوف على أهم المعوقات التّي تعرقل نمو وتطور هذه المؤسسات. و قد خرجت بمجموعة من النتائج أهمها أن هذه المؤسسات عرفت في الجزائر إرتفاعا ملحوظا في تطَور تعدادها و برهنت أهميتهـا من خلال مساهمتها في خلق مناصب عمل ، إلا أن دورها في ترقية الصادرات لم يرقى إلى مستوى المطلوب رغم كل الجهود المبذولة لترقيتها.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية الإقتصادية ، الإقتصاد الوطني، الجزائر،البطالة.

تصنيفاتJEL: J64،O1، L25

Abstract:

This study aimed to identify the reality of small and medium-sized enterprises in Algeria by identifying the extent of their developments and their contributions to the national economy. It should be noted that the State for its part has shown an interest in this sector through the legislation it has promulgated as well as the support and promotion of the institutions set up for this sector by identifying the most important obstacles that hinder the growth and development of this sector.

This study led to a set of results, the most important of which is that these institutions in Algeria have experienced a remarkable increase in the evolution of their number, and their importance has been demonstrated by their contribution to job creation, but the role in exports did not reach the required level despite all the efforts made for promotion.

Keywords: small and medium-sized enterprises; economic development; national economy; Algeria; unemployment.
JEL Classification Codes: L25 ,O1,J64

المؤلف المرسل: بن خالدي نوال ، **الإيميل**: **nbenkhaldi@yahoo.fr**

1.مقدمة:

أدت التحولات الأخيرة التي شهدها الإقتصاد العالمي إلى تزايد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيـــث أصبحت من أبرز الموضوعات التي تأخذ حيزًا كبيرًا من قضية التنـــمية الإجتماعية و الإقتصادية في العالم ، و هذا راجع للدور الذي أصبحت تلعبه خاصة منذُ نهاية القرن الماضي ، بإعتبـارها رائدًا حقيقيا للتنمية المستدامة بجانبيها الإقتصادي و الإجتماعي ، فـــهي تأخذ دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل ،كما أنها وســيلة إقتصادية وغـــاية إجتماعية يجّب الإهتمام بها أكثر ، فمعظم دول العالم أصبحت تـــدرك الدور الإقتصادي الخاص الذي تلعـــبه هذه الأخيرة ليس فقط بالنسبة للدخل القومي و توفير فرص العمل و الحد من معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء مهما كانت فلسفتها الإقتصادية وأسلوب إدارة إقتصادهَا الوطني ، بل أيضا في الإبتكار التكنولوجي و إعادة الهيكلة و تجديد الإقتصاد و الحفاظ على الإستقرار الاجتماعي، فهي تساعد في المساهمة الفعَالة لمختلف المؤشرات الإقتصادية، ولهذا أجمعوا المفكرين والباحثين الإقتصادين على أنها القوة المحركة للنمو الإقتصادي.

ففي الجزائر شهد مجال التنمية الإقتصادية تحولات ومراحل كغيرهـــا من إقتِصادِيات دول العالم ، من خلال تبني آليات إقتصاد السوق و إنتهاج سياسة الإنفتاح الإقتصادي . فميزت مرحلة ما بعد الإستقلال إعتماد الحكومة الجزائرية عـــلى المؤسسات الكبيرة إلاَّ أنهـــا آلت بالفشل بعد الأزمة البترولية العالمية التي إنخفضت فيها أسعار البترول مما دفع الدول المعتمدة على إيرادات البترول و بالأخص الجزائـــر تبحث عن خطة بديلة لِإنعاش إقتصادها من جديد ، و هذا بسبب تيقنها المطلق بأنه لا توجد وسيلة تنموية فِي الوقت الراهن أنجـــع من المؤسسات الصغِيرة و المتوسطة والبرهان على ذلك تجارب العديد من الدول التي إستطاعت إنماء و تطوِير إقتصادهـــا بِالإعتماد على هذه المؤسســـــات .

فعملت الجزائر على إنتهاج إستراتيجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة و تقسيمِهـــا ، و ما يؤكد هذا التوجه المبادرات التي لجأت إليها الدولة بإنشاء وِزارة خاصة بقطـاع المؤسسات سنة 1994 ، إضافة إلى تطبيق قانون توجيهِي لترقيتِهـــا فِي 12 دِيسمبر 2001 و تأسيس وكـالات خاصـة لدعم تطوِير و ترقية هذه المؤسسَـــــات .

الإشكالية:

إنطلاقا مما سبق تتبلور إشكالية بحثنا هذا كالأتي :

ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و ما العوائق التي تواجهها؟

2. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهدت السنوات الأخيرة زيادة إدراك معظم الدول على اختلاف درجة النمو والتقدم فيها بالدور الكبير والحاسم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع دائرة النشاط الاقتصادي وتنوعه وفي تحقيق الأهداف التنموية.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر التباين في اقتصاديات الدول من أهم العوائق التي تؤدي إلى عدم وضع تعريف شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فاختلاف درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى أدى إلى تبني كل دولة أو هيئة دولية تعريفا خاصا لها، للجزائر فبالنسبة فقد أخذ القانون الجزائري بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوروبي، حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية: بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات:

- ✓ تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج. (الجريدة الرسمية ، 2001، الصفحات 6-7)
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا تمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الجريدة الرسمية ، 2001، صفحة 90)

الجدول 1: معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد الأجزاء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	تتجاوز 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 دج
مؤسسة متوسطة	50 إلى 250	من 200مليون دج إلى 2 مليار دج	ما بين 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية، 15 ديسمبر 2001، ص 4

2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعه من الخصائص التي أهلتها لتأخذ دور مهم في النشاط الاقتصادي، والتي جعلت العديد من الدول تولي الاهتمام بها و من أهم هذه الخصائص ما يلي:

– **انخفاض رأس المال**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي في رأس المال سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين. كذلك انخفاض تكلفة العمالة التي تتطلبها نظرا لأنها تعتمد أساسا على تكنولوجيا بسيطة وهي لا تحتاج لآلات معقدة أو مكان كبير. (جبار، 2003، صفحة 251)

– **المرونة العالية**: حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات والأخذ بالنظر الرغبات المتجددة للفرد والمستهلك وسرعه تغير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق. حيث أن السوق الصغيرة والمتوسطة يكون محدود نسبيا والعلاقة الشخصية بالعمل تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية هذا ما يؤدي بسرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات مما يضمن التحديث المستمر على عكس المؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى الدراسة السوقية أو ما يسمى ببحوث السوق وإتباع السياسات والاستراتيجيات المناسبة. (عمر، 2007، صفحة 44)

– **الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة**: يتم الاعتماد في أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الآلات وأدوات تتميز بالبساطة والمستوى التكنولوجي المنخفض حيث أن الآلات الحديثة تكون في الغالب بحاجه إلى عماله متخصصة وهذا النوع من العمالة نجده في أغلب الأحيان بفضل العمل في المؤسسات الكبيرة(عمر، 2007، الصفحات 44-45)،لكن هذا لا ينفي اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة حيث نلاحظ أن هناك مؤسسات صغيرة الحجم تتعاقد لإنتاج صناعات دقيقة ومحددة لمؤسسات كبيرة الحجم في مجال الإلكترونيات وتستخدم تقنيات متقدمة جدا تعتمد على كثافة رأس المال. (أحمد، 1996، صفحة 21)

– **انتشارها في قطاعات اقتصادية مختلفة:** إن القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر على التجارة والخدمات فقد أثبتت الدراسات العلمية بأنها منتشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الصناعية، قطاعات البنية التحتية. (برنوطي، 2005، صفحة 58)

3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.3 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مع بـــداية سنة 2001 شهِد تعداد وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورًا ملحـوظًا ، و الذي إرتبط بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و العمـل على تشجيع إنشاءهَا و تطويرهَا ، حيث أُعتبر نقطة تحول في مســـار هذا القطاع ، كما أن هذا التطور لم يأتي صدفةً بل جاء كمحصول للجهود التي بذلتها الجزائر في إطار تهيئة المناخ العام لهذا النوع من المؤسسات ، و هذا ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول2: نسبة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لنهاية سنة 2019

طبيعة المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة (%)
المؤسسات الخاصة	1193096	99,98
المؤسسات العمومية	243	0,02
المجموع	1193339	100

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءا على نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم 36، ص7

الشكل1: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2019

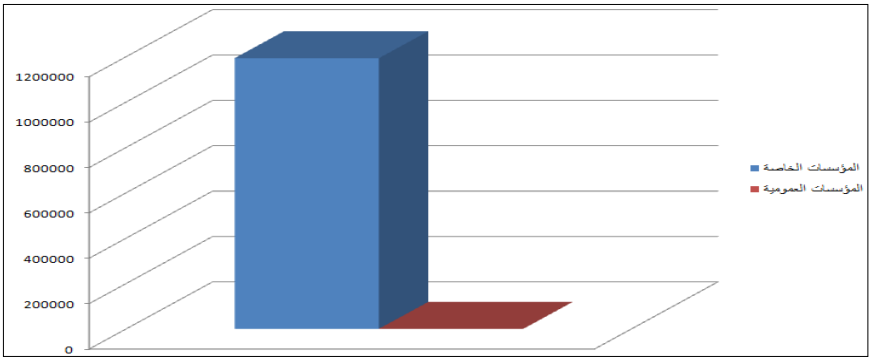

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم36 ص 7

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وصل خلال سنة 2019 إلى 1193339 موزعة حسب طبيعة كل مؤسسة إذ نجد مؤسسات خاصة وعددها 1193096 بنسبة 99,98 **%** ومؤسسات عمومية عددها 243 بنسبة 0.02 **%**، و هذا ما يوضحه الشكل (1) حيث يعطي لنا صورة واضحة عن الاختلاف المتباين من مؤسسة إلى أخرى.

2.3 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

1.2.3 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الحجم: مع نهاية سنة 2019 توزعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين97% مؤسسات مصغرة جدا و تبقى مؤسسات مسيطرة في المستوى الاقتصادي، متبوعة ب 2.6% مؤسسات صغيرة و0.4% مؤسسات متوسطة، الجدول الموالي سيوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.

الجدول 3: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الحجم لسنة 2019

حجم المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة (%)
مؤسسات مصغرة	1 157 539	97
مؤسسات صغيرة	31 027	2,6
مؤسسات متوسطة	4 773	0,4
المجموع	1 193 339	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36 ، ص 8

الشكل 2: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الحجم لسنة 2019

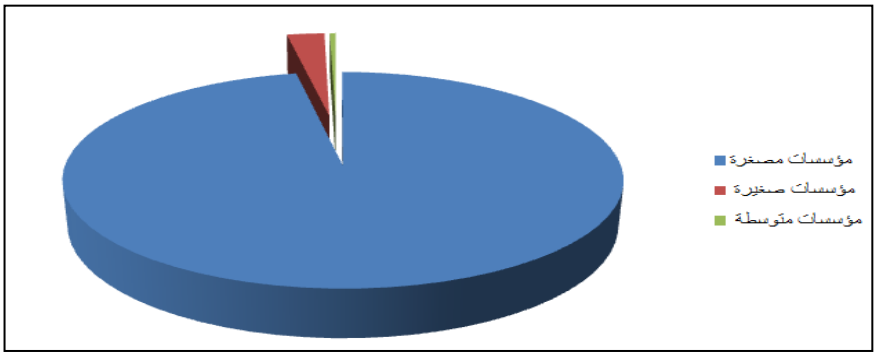

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36، ص08

من خلال الشكل يتوضح لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيل جدا يقدر ب 31 027 و 4 773 على التوالي مقارنة بالمؤسسات الصغيرة جدا والتي تصل 539 157 1 مؤسسة.

2.2.3 التوزيع حسب قطاع النشاط: حيث نجد التوزيع الخاص بالمؤسسات الخاصة و بالمؤسسات العمومية:

الجدول4: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر حسب قطاع النشاط لسنة 2019

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة(%)
الفلاحة	7 481	1,11
المحروقات ، الطاقة ، المناجم و الخدمات المرتبطة بها	3066	0,46
البناء و الأشغال العمومية	190 170	28,32
الصناعات التحويلية	103 693	15,44
الخدمات	367 100	54,67
المجموع	671 510	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36 ، ص 9

يبين الجدول(4) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة موزعة على مختلف مجموعات فروع النشاط، حيث تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة والناشطة في الخدمات المرتبة الأولى مقارنة بباقي النشاطات الأخرى، حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة بهذا النشاط خلال سنة 2019، 100 367 مؤسسة مع معدل نسبته كانت في حدود 54,67 %تليها قطاع البناء والأشغال العمومية 170 190 في حدود 28,32 %وبقية النشاطات الأخرى على التوالي الصناعات التحويلية والفلاحة وفي الأخير المحروقات والطاقة، والمناجم وغيرها.

وعموما من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية نالت حصة الأسد من مجموع المؤسسات،إذ توضح هذه الأرقام نقص فاضح في نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بشكل خاص بالرغم من الدور الذي تلعبه في خلق القيمة المضافة وازدهار الاقتصاد بشكل عام.

الجدول 5: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية في الجزائر حسب قطاع النشاط لسنة 2019

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة (%)
الصناعة	72	27,97
الخدمات	60	26,05
الفلاحة	94	38,31
البناء و الأشغال العمومية	15	6,13
المناجم و المحاجر	2	1,53
المجموع	**243**	**100**

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36 ، ص 10

من خلال الجدول نلاحظ أن الدولة تنازلت عن غالبيه النشاطات لصالح القطاع الخاص وهذا إما في إطار عملية الخوصصة أو لأسباب تتعلق بغلق بعض المؤسسات العمومية لأسباب تسييرية وهذا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة القطاعات حيث عرف قطاع الفلاحة تطورا ملحوظا والذي نال حصة الأسد بدل القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة بمعدل متفاوت بنسبه 27.97% والخدمات بنسبه 26.05% لتأتي بعدها على التوالي قطاعات البناء والأشغال والمناجم والمحاجر وهو ما يفسر النسب المنخفضة لمعدلات التراجع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في هذه القطاعات.

3.2.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية: نظرا لغياب الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتابعة للقطاع الخاص ذات الشخصية المعنوية وفقا للتوزيع الجغرافي للسكان فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي السائدة في الشمال وبدرجه أقل من الهضاب العليا و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

الجدول6: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (ذات شخصية معنوية) في الجزائر لسنة 2019

المناطق الجغرافية	عدد المؤسسات	معدل التمركز (%)
الشمال	830 438	69,59
الهضاب العليا	262 340	21,98
الجنوب	100 561	8,43
المجموع	1 193 339	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36 ، ص 11

الشكل3: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (ذات شخصية معنوية) في الجزائر

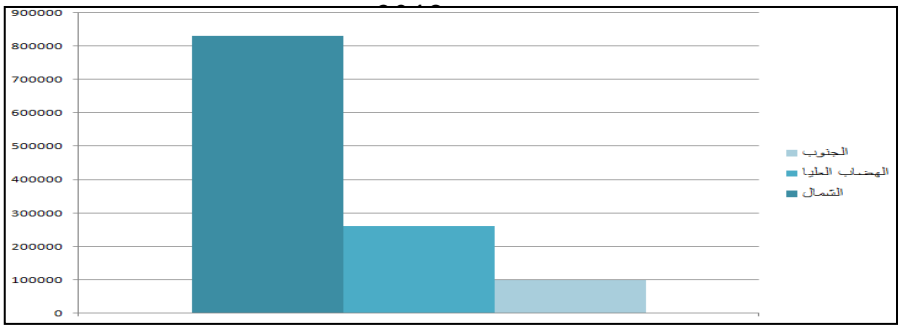

المصدر : من إعداد الباحثتان بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36،ص 11

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أغلبيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال بنسبه تقارب 69.59% وذلك راجع إلى طبيعة التوزيع الجغرافي لعدد السكان تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 21.98% وأخيرا منطقة الجنوب بنسبه ضعيفة جدا لا تتعدى 8.43 %.

3.3 هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصيلة مساهمتها في الجزائر:

قصد إنشاء ومتابعة سير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني فقط تم إنشاء العديد من الهيئات والوكالات من أبرزها:

1.3.3 مشاتل ومراكز التسهيل:

– **المشاتل:** طبقا للمادة 12 من القانون التوجيهي01-18: " تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

– **مراكز التسهيل:** طبقا للمادة 13 من القانون التوجيهي 01-18 : " تتم إجراءات تأسيس و إعلام ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض".

2.3.3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI : أنشئت بموجب قانون تطوير الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001، وهو الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث عوضت بموجبه وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار SAPSI (فطوم، 2017، صفحة 12)، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتوزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، ويخول لها القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار.

الجدول7: عدد مشاريع الاستثمار الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف وكالة ANDI حسب قطاع النشاط لسنة 2019.

القيمة : مليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد مشاريع الاستثمار	القيمة
النقل	43	3 961
البناء و الأشغال العمومية	780	71 722
الصناعة	1 524	462 107
الخدمات	269	55 870
السياحة	176	133 200
الصحة	89	32 921
الفلاحة	148	37 357
المجموع	3029	797 138

المصدر : من إعداد الباحثتين بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36 ص 16

يبين الجدول السابق عدد مشاريع الاستثمار الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة حيث وصل عدد المشاريع إلى 3029 بقيمة 200 133 مليون دينار جزائري.

3.3.3 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC: إن الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة الذي تم إنشائه بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، (الجريدة الرسمية ، 7 جويلية 1994، صفحة 5)، بغرض حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بشكل لا إرادي، هو اليوم جهاز لدعم البطالين ذوي المشاريع والبالغين ما بين 30- 50 سنة على انجاز مشاريعهم. (مطاي، 2018، صفحة 275)

الجدول8: عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC حسبه قطاع النشاط إلى غاية سنة 2019

القيمة : مليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	قيمة التمويل
الفلاحة	23 144	95 134,47
الحرف	14 383	47 073,70
البناء و الأشغال العمومية	8 589	34 966,91
الهيدروليك	347	2 446,42

الصناعة	11 767	54 440,93
الصيانة	898	2 743,92
الصيد	490	3 391,65
المهن الحرة	1 228	5 219,05
الخدمات	31 348	112 423,75
نقل البضائع	45848	118 392,15
نقل المسافرين	12 234	29 008,29
المجموع	150 278	505 241,25

المصدر : من إعداد الباحثتين بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36 ص 27

من خلال الجدول يبدوا أن قطاع نقل البضائع يحتل المرتبة الأولى الأكبر بين مؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة ممولة بقيمة 118 392,15 إلى غاية سنة 2019 تليها الخدمات ب 31 348 بقيمة 112 423,75، حيث تستند هذه الاستثمارات المراد انجازها في هذا الإطار إلى صيغة التمويل الثلاثي التي تربط بصاحب المشروع والبنك والصندوق، ثم تليه القطاعات الأخرى حسب ما هو موضح في الجدول.

4.3.3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: انشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، هذا الحيز الذي يخص الفئات بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة لاقتناء الموارد الأولية.

الجدول9 : عدد المشاريع الممولة من طرف ANGEM حسب نوع التمويل من سنة 2005 إلى غاية نهاية سنة 2019

نوع التمويل	عدد المشاريع	النسبة (%)
تمويل شراء المواد الأولية	832 247	90,46
التمويل الثلاثي (ANGEM–البنك–المقاول)	87 738	9,54
المجموع	919 985	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36 ، ص 22

من خلال الجدول السابق يتبين أن عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية القرض المصغر ANGEMإلى غاية نهاية 2019 بلغ 919 985 مشروع حيث أن 832 247 مشروع تحصل على تمويل في شكل تمويل لشراء المواد الأولية وهو نمط التمويل الغالب الممنوح من طرف الوكالة وذلك

بنسبة 90.46% وما يقدر ب 87 738 مشروع فقد مول عن طريق التمويل الثلاثي الذي يجمع الوكالة، البنك وصاحب المشروع.

5.3.3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSGJ: هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين أهم المؤسسات المتخصصة في دعم وتمويل ومتابعه فئة الشباب العاطل عن العمل ومساعدته من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات وقد أنشئت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 26- 296 الصادر في 8 سبتمبر 1996، (الجريدة الرسمية،المرسوم التنفيذي رقم 96- 296، 11 سبتمبر 1996، صفحة 12) وللوكالة عدة فروع جهوية والعديد من الوكالات المحلية.

الجدول 10: عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب قطاع النشاط إلى غاية نهاية سنة 2019

القيمة : دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة (%)	قيمة التمويل
الفلاحة	58 141	15%	216 230 359 728 1
الحرف	43 130	11%	110 871 903 821
البناء و الأشغال العمومية	34 889	9%	134 870 488 891
الهيدروليك	560	0,15	3 323 563 996
الصناعة	27 352	7%	129 921 151 276
الصيانة	10 573	3%	29 204 228 877
الصيد	1 131	0,29%	7 499 507 851
المهن الحرة	11 917	3%	32 084 560 550
الخدمات	108 561	28%	354 292 552 702
النقل المبرد	13 385	3,5%	33 767 158 812
نقل البضائع	56 530	14,7%	145 557 153 559
نقل المسافرين	18 997	5%	46 707 206 849
المجموع	385 166	100	1 244 329 836 912

المصدر : من إعداد الباحثتين بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36ص

يبين الجدول السابق أن النسبة الأكبر في المشاريع الناشئة في إطار الوكالة كانت في قطاع الخدمات إذ بلغ عدد المشاريع الممولة إلى نهاية 2019 561 108 أي ما يعادل نسبة 28% من إجمالي المشاريع وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، يليه قطاع الفلاحة بإنشاء 141 58مشروع أي بما يعادل نسبة 15%من اجمالي المؤسسات علما أن قطاع الفلاحة هو من أهم القطاعات في الاقتصاد لأية دولة في العالم.

6- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR: انشأ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 (الجريدة الرسمية،المرسوم التنفيذي رقم02- 134، 13 نوفمبر 2002، صفحة 13)، ويعتبر هذا الصندوق أول أداة مالية متخصصة لفائدة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعالج أهم مشكل تعاني منه هذه المؤسسات والمتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، بحيث هو عبارة عن مؤسسه عموميه تحتوي وصاية وزاره الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيه الاستثمار، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصوره رسميه في أفريل 2004.

الجدول 11: عدد الملفات المسجلة لدى FGAR من أفريل 2004 إلى غاية ديسمبر 2019

القيمة : دينار جزائري

	للإنشاء	للتوسيع	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	1266	1579	2845
قيمة الضمانات	158 977 532 837	152 513 141 658	311 490 674 494

المصدر : من إعداد الباحثتين بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36 ص 19

بين الجدول أعلاه أنه على الرغم من مرور 17 سنة على إنشاء الصندوق إلا أن عدد الضمانات الممنوحة إلى غاية سنة 2019 بقيت تتراوح بين 1266 كضمانات مقدمة لإنشاء مؤسسات جديدة و1579 كضمانات استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائمة بالقيام باستمارات مختلفة، وهي قيم ضعيفة بالنظر إلى عدد المؤسسات التي تنشأ سنويا في إطار هيئات الدعم المختلفة.

7- صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGAR: تم إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04- 134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، والصندوق عبارة عن شركه ذات أسهم يهدف إلى ضمان تسديد

القروض البنكية التي تستفيد منها مؤسسات هذا القطاع بغيه تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات. (الجريدة الرسمية،المرسوم الرئاسي 04- 134، المؤرخ في 19 أفريل 2004، 28 أفريل 2004، صفحة 30)

الجدول 12: عدد الضمانات المقدمة من طرف CGCI -PME حسب قطاع النشاط إلى غاية نهاية سنة 2019.

القيمة : مليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	قيمة الضمانات
البناء و الأشغال العمومية	299	8872
النقل	131	2218
الصناعة	843	48371
الصحة	97	4956
الخدمات	301	9098
المجموع	1671	73515

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 36 ، ص 20.

من الجدول السابق يتضح بأن عدد الملفات المضمونة من طرف الصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2019 هي مركزة في كل من قطاع الصناعة و الخدمات ، يليها في الترتيب قطاع والبناء والأشغال العمومية ، في حين تبقى الملفات المضمونة المتعلقة بالمشاريع المنجزة في النقل والصحة ضئيلة بسبب عدم حاجة لهذان القطاعان في الغالب إلى قروض مالية كبيرة تستدعي تقديم ضمانات.

3 . 4 قرارات جديدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- **صدور القرار الوزاري المشترك بين وزارة الصناعة و وزارة المالية** :المحدد لمدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص ب"الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية" في الجريدة الرسمية رقم 73، إذ يهدف هذا القرار الذي "تم بتاريخ 10 أكتوبر 2020 و الذي يعدل و يتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 ديسمبر 2016 إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توسيع أسواقها ودعم صادراتها" .كما يهدف إلى دعم إنشاء شبكات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الخبرة والاستشارة لفائدة هذه المؤسسات فضلا عن دعمها باستعمال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال و كذا في مجال

عمليات نقل الملكية و الدمج والحيازة. وقد وضع القرار علاوة على ذلك نظام معلومات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع منح إعانات ومساعدات مادية للجمعيات وتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تم ايضا صدور قرار وزاري مشترك ثاني ما بين الوزارتين في ذات العدد من الجريدة الرسمية و المؤرخ في 10 أكتوبر 2020 المعدل و المتمم للقرار الوزاري المؤرخ في 16 فبراير 2017 يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها. و ينص القرار على أن الوكالة المكلفة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تمويل عمليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وذلك بعنوان: تنفيذ برامج عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى تحسين تنافسيتها.وفي هذا الإطار يمول الصندوق عمليات الدعم المادي واللامادي الموجهة للمستفيدين من هذه البرامج و ترقية ثقافة المقاولاتية، لاسيما مرافقة حاملي المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإرشادهم وتوجيههم. **(وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)**

- **التوقيع على اتفاقية شراكة بين بنك الجزائر الخارجي وصندوق ضمان الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2021**: تقضي بدعم إجراءات وآليات الدعم والتمويل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسبما أفاد به بيان للبنك. و تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الترتيبات العملية لمنح وتفعيل ضمان الصندوق للاعتمادات الاستثمارية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع والخدمات، حسب نفس المصدر.كما تحدد هذه الاتفاقية و تكمل أحكام الشروط العامة لضمان الصندوق من حيث الائتمان الاستثماري، وفقا للبيان الذي لفت إلى أن هذه الاتفاقية تعد الثانية من نوعها بالنسبة للبنك التي تتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات في إيجاد التمويلات الضرورية لاستثماراتها ومشاريعها.

و أوضح الرئيس المدير العام لبنك الجزائر الخارجي أن "هذه الشركات بحاجة إلى تمويل من البنوك و المؤسسات المالية" مضيفا أن هذه الاتفاقية "تجعل من الممكن تعزيز آلية التمويل وضمان الشركات الصغيرة والمتوسطة التي حُرمت من المرافقة البنكية".

كما عبر عن حرصه على ضرورة ضمان استمرار مؤسسته البنكية في تقديم خدماتها في هذه الحالة الاستثنائية التي تتسم بانتشار وباء فيروس كورونا.

يذكر أن صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي هيئة ضمان، تهدف إلى تغطية مخاطر التخلف عن سداد القروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض إنشاء وتوسيع النشاط وتجديده و/أو تجديد المعدات. و على هذا الأساس فإن تدخل الصندوق يعزز جانب الضمانات الحقيقية التي تطلبها البنوك والمؤسسات المالية من عملائها لتعبئة التمويل الممنوح. (وكالة الأنباء الجزائرية و.، 2021)

5.3 العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.5.3 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتوقفة عن العمل:

لقد واجهت و لا تزال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عدة عقبات و مشاكل و عراقيل جعلت من الصعب على البعض منها الصمود الأمر الذي أدى إلى توقف العديد منها عن مزاولة نشاطها، و الجدول الموالي يبين لنا عدد هذه المؤسسات:

الجدول 13: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر التي توقفت عن النشاط (2004–2019)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المؤسسات	3407	3488	3090	3176	3475	9892	7915	9545
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
عدد المؤسسات	8482	8791	9585	8646	34471	34972	12291	20550

المصدر : من إعداد الباحثتين بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 6إلى 36

الشكل4: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر التي توقفت عن النشاط (2004-2019).

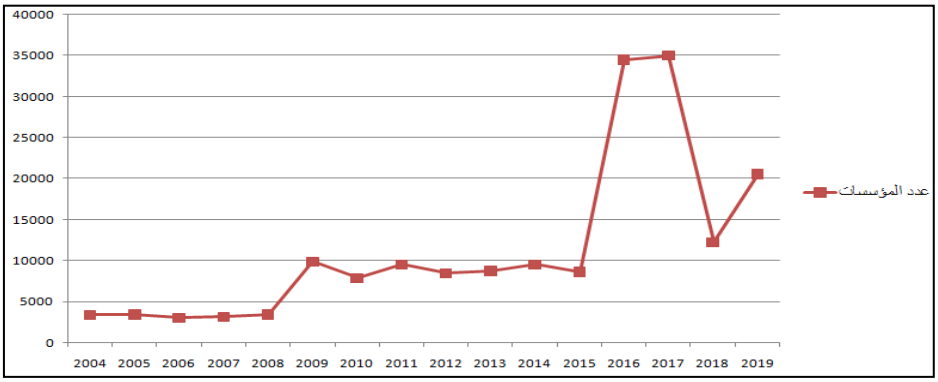

المصدر : من إعداد الباحثتين بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 6إلى 36

من خلال الجدول الموضح أعلاه تبين لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الخاصة التي توقفت عن النشاط من الفترة 2004 إلى غاية سنة 2019، سنجد أن هناك فوارق ضئيلة العدد من سنة 2004 إلى غاية سنة 2008، أما من سنة 2009 إلى غاية سنة 2019 فهناك فوارق متباعدة العدد ومتفاوتة عبر السنوات المتتالية وهذا راجع إلى عدة مشاكل ومعوقات التي أثرت على نشاط حركية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وبناءا على الجدول ومن خلال ما سبق ذكره سنتطرق إلى بعض العوائق التي أثرت على سير نشاط هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

2.5.3 معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات عديدة تحد من قدرتها على العمل ومساهماتها في دفع عجله النمو اقتصادي وتتمثل أبرز هذه المعوقات في ما يلي:

أ. **عوائق ذات طابع هيكلي وفني:** قد تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من العوائق يفرزها محيطها الداخلي، تحول دون تطورها أو يمكن أن تضع حدا لاستمراريتها وتتمثل أبرزها في:

- ✓ عدم اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسات وعمليات تخطيطية سليمة وشاملة أو ما يسمى بمخطط العمل (business plan) والذي هو عبارة عن البطاقة التعريفية للمؤسسة الذي يوضح هويتها ويبرز اعمالها كما انه يصف مخططاتها الحالية والمستقبلية.
- ✓ غياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين بهذا النوع من المؤسسات.
- ✓ غياب أو ضعف نظام المعلومات في هذه المؤسسات بالإضافة إلى العجز الكبير في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ب. عوائق إدارية ومؤسساتية: لا تزال إدارتنا بعيدة كل البعد عن تقديم خدمات أسرع ما يمكن وبكفاءة عالية إذ يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التصدي لمظاهرها السلبية التالية:

✓ بطء في عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع وهو ما يشكل حاجز يحطم الإدارة للاستثمار الفعلي على سبيل المثال مدة إنشاء مؤسسة في أوروبا عادة ما يستغرق أسبوعا في حين الجزائر تمتد هذه العملية لشهور وأحيانا للسنوات.

– المعاملة التفضيلية في بعض الأحيان للمؤسسات الأجنبية على المؤسسات الوطنية، وكمثال على ذلك فقد سبق للمقاولين الجزائريين أن اشتكوا من سياسة الكيل بمكيالين في مشاريع البناء التي ينجزونها وتلك التي توكل للأجانب. (محمد، ديسمبر 2004، صفحة 4)

✓ الإجراءات الجمركية التي تتسم بالديمقراطية والتعقيد ما يؤدي إلى بقاء السلع المستوردة حبيسة الموانئ لشهور إن لم نقل للسنوات وهذا ما يؤثر على نشاط هذه المؤسسات.

✓ الأعباء الضريبية على هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي في الإطار الرسمي، ما يؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.

ج. عوائق مالية: لا تزال العوائق المالية تشكل حجر عثرة يعوق تقدم وازدهار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فان الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي، بحيث نذكر أهمها فيما يلي:

✓ عدم القدرة على التخلص كلية من بوادر البيروقراطية ونظم الرشوة والتمييز بالبنوك، مما يدفع في الكثير من الأحيان إلى تمويل مشاريع مشكوك في ربحيتها على حساب مشاريع ناجحة. (محسن، أكتوبر 2014، صفحة 12)

✓ طول مدة دراسة ملفات القروض لا تقل عن شهر بينما لا تتعدى ساعات في دول مجاورة المغرب وتونس.

✓ الضمانات المبالغ فيها أحيانا يصعب من عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض.

✓ عدم الدراية الكافية بأساسيات المعاملات المصرفية من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د. عوائق متعلقة بالعقار: يعتبر الحصول على مكان ملائم لإقامة مشروع أكبر من العراقيل التي تعترض

سبيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يضطر أغلب المستثمرين إلى تحويل سكناتهم إلى ورشات العمل ومصانع صغيرة (فوزي، ديسمبر 2004، صفحة 7)، ففي بلادنا ولحد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمارات فنجد عدة عوائق متعلقة بمسألة العقار منها: (طارق، نوفمبر 2011، صفحة 11)

- ✓ طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- ✓ الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.
- ✓ اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل.
- ✓ نقص في الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين دولة أو خواص.
- ✓ مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

هـ. المشاكل والصعوبات التسويقية: تواجه المؤسسات الصغيرة المتوسطة صعوبات و مشكلات تسويقية على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، وتختلف هذه الصعوبات والمشكلات باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه الصعوبات والمشاكل في:

- ✓ انخفاض الإمكانيات المالية لدى هذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة السوقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين. إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتج وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل وعدم استخدام وسائل الإعلام والإشهار المناسبة.
- ✓ تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو المحاكاة، أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق أسيا غزت معظم الأسواق الدولية.
- ✓ عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع الوطنية من منافسه السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية وحتى في السوق المحلية.

4. خاتمة:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديث النشأة مقارنة مع باقي الدول، وهذا نظرا لعدد الإصلاحات التي شهدتها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مؤخرا، خاصة في مطلع التسعينات التي شهدت تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، فبدأ الاهتمام يتزايد في هذا القطاع من

خلال إنشاء وزارة خاصة به سنة 1994، كما كان للقانونين التوجيهيين لترقية المؤسسات الصغير والمتوسطة والصادرين سنة 2001 وسنة 2017 أثر كبير على نمو وتطور هذه المؤسسات في الجزائر،ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ تزايد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رفعَ من عددها ؛
- ✓ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدوار عديدة في المجال الإقتصادي و الإجتماعِي لا يمكِن لغيرها من المؤسسات الكبيرة أن تساهم فيه ،و يرجع هذا لطبيعة هذا النوع من المؤسسات .
- ✓ تنوع مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي تشمل مختلف أَوجه النشاط الاقتصادي من بِينها : المجال الصناعي و الزراعي و الحرفي ، مجال التجارِي و مجال الخدمات .
- ✓ شساعة انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كون هذه المؤسسات لا تتطلب رؤوس أموال كبِيرة ، ولا تكنولوجيا عاليَة و متطورة ، بالإضافة إلى تشجِيع الدوَل لإنشائها.
- ✓ تعتبر مساهمة المؤسسات الصغِيرة و المتوسطة في الجزائر ضئِيلة في دعم الصادرات،باعتبار أن قطاع المحروقات هو المحرك الرئِيسي للصادرات الجزائرية إذ أنه يمثل حوالي 97% من إجمالي صادرات الجزائر .
- ✓ و بالرغم من الإصلاحات والجهود المبذولة التي قامت بها الدولة الجزائرية في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء منظومة مؤسسية لهذا الغرض، إلا أن هناك مجموعة من المشاكل والعوائق التي تؤثر على سيرورة هذه المؤسسات خاصة تلك المتعلقة بالعقار والتمويل والعراقيل الإدارية والتسويق وضعف التسيير داخل هذه المؤسسات الجزائرية،

التوصيات :

على ضوء النتائج السابقة التي توصلنا إِليها ، نقترِح التوصيات التالِية:

- دعم إِستمرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوضع برامج تتماشى مع الوضع الإِقتصادي و الإِجتماعِي .
- وجوب تأهيل العنصر البشرِي داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواكبة التطور التكنولوجي .
- توفير تسهيلات تمويِلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مع إِمكانية إلغاء بعض الشروط التي تفرضها البنوك كالضمانات المبالغ فيها و أسعار الفائدة المرتفعة .
- محاولة التخفيف من حدة العراقيل التي تصد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالأخص العراقيل الإدارِية من خلال وضع قوانين تأخذ بِعين الإِعتبار خصوصية هذه المؤسسات .

- العمل على تشجِيع الإنتاج المحلي للحد من إستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها من طرف الــمؤسسات الصغيرة و الــمتوسطة.
- إستحداث برامج متخصصة لدعم الــمؤسسات الصغيرة و الــمتوسطة ذات إمكانيات نمو عالية .
- العمل على الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة للبلدان الــمتقدمة ، في مجال دعم الــمؤسسات الصغيرة و الــمتوسطة بتبني أفضل الوسائل و الأدوات التي أَثبتت فعاليتِها .

5. المراجع:

–المؤلفات:

- أيمن علي عمر،(2007)، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر.
- سعاد نائف برنوطي،(2005)،إدارة الأعمال الصغيرة،الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن.
- عبد الرحمان يسري أحمد، (1996)،تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويله، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع،مصر.

– المقالات :

- ربيعة بوقادير، عبد القادر مطاي، (2018)، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001– 2016،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 14 (19)،جامعة الشلف، الجزائر.
- محفوظ جبار،(ديسمبر2003)،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 5، جامعة بسكرة،الجزائر.

–المداخلات:

- احمد بلبشير محمد، (ديسمبر 2004)،المعوقات السوسيو اقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية،جامعة سعيدة، الجزائر.
- حوحو فطوم،(2017)،هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات في الجزائر،الجزائر.
- سليمان ناصر، عواطف محسن. (أكتوبر 2014)،قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول،الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة ، الجزائر.
- شيهاني سهام، حمود طارق، (نوفمبر 2011)،تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الاشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.

- فتات فوزي، (ديسمبر 2004)، المؤسسات الصغيرة في الجزائر أسباب وجودها وآفاقها المستقبلية، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعاليات،جامعة سعيدة، الجزائر

–الجريدة الرسمية :

–الجريدة الرسمية ، العدد 77، تاريخ15 ديسمبر2001،القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– الجريدة الرسمية، العدد 44، المرسوم التنفيذي رقم 94- 188، الصادرة في 07 جويلية 1994.

– الجريدة الرسمية العدد 52 المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 ، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

– الجريدة الرسمية، العدد 74، المرسوم التنفيذي رقم02- 134، الصادرة في 13 نوفمبر 2002.

– مواقع الأنترنت:

الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة و المناجم : *www.mdipi-gov.dz(consulté le 08/04/2021)*

الموقع الإلكروني لوكالة الأنباء الجزائرية : https://www.aps.dz/ar/economie*(consulté le 20/005/2021)*